

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
محمد النبي العربي الهاشمي الأمين  
وعلى آله وصحبه أجمعين

الأخوة والأخوات،،،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،  
تعود بنا الذاكرة إلى الكارثة البشرية المذهلة التي نجمت عن استخدام  
السلاح النووي عام 1945 ضد هيروشيما وناغازاكي في اليابان.

وهنا أتساءل: هل من سبيل لضمان عدم تكرار الحادثة سوى نزع السلاح  
النووي الفتاك بشكل صارم وشامل ونهائي؟

إنّ علينا كبرلمانيين أن نوحّد جهودنا مع منظمة الأمم المتحدة لتحقيق  
الأمن والسلم الدوليين لاستئصال السلاح النووي. إنّ واجبنا التأكيد على جميع  
القرارات والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق ذات العلاقة والتي كانت بدايتها  
عام 1946، ومن بينها القرار 68/32 الصادر عام 2013 والذي حدد يوم  
السادس والعشرين من أيلول من كل عام يوماً عالمياً للإزالة الكاملة للأسلحة  
النووية بهدف الوصول إلى عالم خالٍ من السلاح النووي.

ابتدأ سباق التسلح النووي منذ منتصف القرن العشرين بدولتين هما  
الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وقد وصل الآن إلى تسع دول. أدّت قمة  
ريكيافيك عام 1986 بين أمريكا وروسيا إلى تخفيض مخزون العالم من  
السلاح النووي إلى الثلث. إلا أنّ المخزون العالمي اليوم حوالي (1900)  
سلاح نووي، منها ما يتجاوز 93% في أمريكا وروسيا، وهي تعادل في

قدرتها التدميرية خمسمائة ألف مرة قدرة ما ألقى من قنابل على هيروشيما وناغازاكي.

تنفق دول العالم حوالي (100) مليار دولار أمريكي سنوياً على الأسلحة النووية نصفها في أمريكا، في حين أن كلفة الأهداف الانمائية للألفية من تعليم وصحة وغذاء وماء وحماية بيئة لا يتجاوز (120) مليار دولار في السنة.

لقد تبني الاتحاد البرلماني الدولي في نيسان عام 2009 قراراً يدعو إلى نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية بهدف الوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية والعمل على حفز الإرادة السياسية للوصول إلى ذلك، ودعا عام 2014 إلى عقد مؤتمر في أقرب فرصة لقيام شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

إنّ غياب الوعي الحقيقي للخطر، وتغليب مصالح الدول الخاصة الآنية، وغياب الإرادة السياسية يحول دون أن تحقق القرارات والمناشدات أهدافها. منذ سبعة عقود ونحن في الشرق الأوسط ندعو لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل إلا أن إصرار إسرائيل على امتلاك السلاح النووي ورفض الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي واخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي يؤدي حتماً إلى زج المنطقة في سباق تسلح نووي بدلاً من إخلائها منه.

لقد نجحت المحادثات الغربية مع إيران في الوصول إلى اتفاقية رغم ما يواجهها من تشاؤم، بسبب توفر الإرادة السياسية رغم ما مارسته إسرائيل من ضغوط داخل الولايات المتحدة وخارجها لمنع الاتفاق. لن تخلي هذه الاتفاقية الشرق الأوسط من السلاح النووي لكنها خطوة هامة على الطريق. إنّ الإرادة السياسية عامل أساسي ولذا فإنّ على البرلمانات الضغط على دولها لتحفيز هذه

الإرادة حتى تؤدي نتائجها بإخلاء العالم من السلاح النووي وعدم الاكتفاء بالنداءات والمناشآت.

إنّ على دول العالم أن تفتتح أنّ ما يؤمن أمنها وسلامتها هو سيادة القانون والعدل وليس ما تحوزه من سلاح دمار شامل. إنّ إصلاح النظام الدولي بتفعيل ميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر الحروب ويقتضي حل النزاعات وفق القانون الدولي وبالتفاوض، وتطبيقه على جميع الدول دون استثناء هو السبيل لقيام نظام عالمي عادل يضمن الأمن والسلام الدوليين.

لقد نشأ خطر جديد لا بد من التنبيه له، وهو أنّ منظمات الإرهاب أصبحت خطراً ماثلاً، مدعومة بالسلاح والمال، والإمكانية قائمة أن تقع بأيديها أسلحة الدمار الشامل، فهل تتعظ الدول وتحول دون ذلك وما هي الضمانات الأفضل من تدمير تلك الأسلحة؟.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،**